

واقع وتحديات تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر

د. جنان أحمد: أستاذ محاضر 'ب'

جامعة محمد بوقرة بومرداس

د. توبين علي: أستاذ محاضر 'أ'

جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة

ملخص:

أولاً: ماهية الخدمات المصرفية.

يحتل قطاع الخدمات المصرفية في أية دولة بأهمية كبيرة وترجع تلك الأهمية لما يقوم به هذا القطاع من تعبئة للمدخرات واستخدامها في العديد من الاستخدامات الاستثمارية.

1- مفهوم الخدمات المالية والمصرفية

تفتقر الخدمات المالية والمصرفية إلى تعريف واضح ودقيق وشامل بالمقارنة مع التعريفات السائدة للمنتجات الصناعية أو السلع الاستهلاكية، مما جعل من الصعب حصر الخصائص والسلوكيات ذات الصلة المباشرة بالخدمات المالية والمصرفية، وقد يكون وراء ذلك أسباب ومبررات عديدة من أهمها ما يلي⁽¹⁾.

- أن الخدمات المالية والمصرفية تخضع للقوانين والتشريعات المالية المعمول بها في كل دولة على حدة والتي تتناسب مع بيئة الأعمال الخاصة بتلك الدولة.

لقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان أهمها الخدمات المالية والمصرفية مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرر المالي إلى ما يسمى بالعملة المالية والتوجه العالمي نحو تخفيف وإزالة القيود بين الأسواق المصرفية الدولية وإزاء هذه التطورات والتحديات المتلاحقة التي تواجه العمل المصرفي عرف النظام المصرفي الجزائري عدة تحولات وتغيرات في سياق إدماج المنظومة المصرفية الجزائرية في الأسواق المصرفية العالمية.

تمهيد:

شهد النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات وتحولات والتي تعتبر مرحلة انتقالية لإدماج المصارف في المنظومة المصرفية العالمية، وكان من بين التغيرات تحرير السوق المصرفي من خلال السماح لفروع البنوك الأجنبية بالدخول للسوق المصرفي المحلي وكذلك مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتقديم التزامات بتحرير الخدمات المصرفية.

¹ - سليمان شكيب الجبوسي، تسويق الخدمات المالية، دائر وائل للنشر، ط1، عمان (الأردن) 2009، ص27.

2- خصائص الخدمات المصرفية : من بين خصائص الخدمات المصرفية نذكر (3).

- نظام تقديم الخدمة على درجة عالية من الخصوصية
- التفتت الجغرافي
- العلاقة الوظيفية بين الطلب على الخدمة المصرفية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.
- ارتفاع مرونة الطلب.
- لا يمكن صنع الخدمة مقدما أو تخزينها.
- لا يمكن إنتاج عينات من الخدمة المصرفية.
- الخدمة المصرفية تنتج وتستهلك في نفس الوقت.
- الخدمة غير قابلة للفحص بعد الإنتاج.
- الخدمات المصرفية غير ملموسة.
- زيادة قدرة عرض الخدمة المصرفية على خلق الطلب عليها.
- تساعد أهمية كفاءة العنصر البشري.

3- تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية والمصرفية.

وفقا لاتفاقية التجارة في الخدمات التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي فإن النص على تحرير تجارة الخدمات شمل جميع الأنشطة المالية والمصرفية في العالم التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية.

أ- مظاهر تحرير الخدمات المصرفية

يتخذ تحرير النشاط الائتماني مظهرين أساسيين الأول تحرير النظم الهيكلية والثاني تحرير النظم الإشرافية (1).

³ - حسن حمادي. التميز في خدمة العملاء، مركز أكسفورد للاستثمارات والتدريب، القاهرة 1991، ص 25-30.

- أن تعدد وتنوع المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات المالية والمصرفية (بنوك تجارية وإسلامية وشركات التأمين، شركات استثمار... الخ)، تجعل من الصعب وضع تعريف موحد وشامل.

- أي تعريف يجب أن يتضمن الأنشطة المتعددة الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المالية وهذا بدوره سيخرج التعريف عن الهدف المقصود من وراءه، نظرا للنطاق الواسع والعدد الكبير من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.

يتضح مما سبق أنه من غير المتوقع أن يكون هناك تعريف شامل أو موحد للخدمات المالية والمصرفية فالخدمة المالية والمصرفية هي تلك الخدمة التي تتعلق بحركة الأموال في أوجه معينة تبدأ بتلقي الأموال لغرض الإيداع أو تغطية المخاطر وتنتهي بتدويرها في عملية الائتمان والاستثمار، وذلك مرورا بخدمات التمويل وتقديم الضمان والاعتماد وغيرها (1)، ومفهوم الخدمة المصرفية يشمل على بعدين أساسيين هما (2):

أ- البعد النفعي: ويتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى العميل إلى تحقيقها من استخدامه للخدمة، قروض، تحويلات، سلف، اعتمادات..

ب- البعد السمائي أو الخصائفي: ويتمثل في مجموعة الخصائص والسمات التي تتصف بها الخدمة وطرق تقديمها من قبل المصرف والميزة النسبية التي ينفرد بها.

¹ - عبيد حسن، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 20، جامعة القاهرة 2002، ص 20.

² - فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة قسنطينة، 2010، ص 66.

الأولى دخلا يتمثل في الفروق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة وعن الثانية أتعاب أو مصاريف.

- فتح الحدود: تستهدف الفترة الحالية إنقاص عقبات الدخل وزيادة المنافسة (الفعلية والمحتملة) للقطاع المعبر سواء على المستوى المحلي ببدء المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية (البنكية وغير البنكية)، بحيث اتحارت مختلف الحواجز القائمة بين أنواع التدويرات المالية ليحل محلها عدم التخصص الذي يصل إلى حد تعامل الجميع في نفس المنتجات والأدوات المالية، على المستوى الدولي بفتح جبهات الدول أمام حركات التحرير المالي.

ب- تحرير النظم الإشرافية: لم يكن تحرير النظم الإشرافية مقصودا لذاته وإنما كان نتاج التحرير الهيكلي لنشاط الائتمان، فقد تتطلب تحرير النظم الهيكلي إعادة النظر في النظم الإشرافية إذا تطلب التحرير الهيكلي نظام إشرافي متماسك يلائم المتغيرات والمستجدات المصرفية، وينحصر في ضبط إيقاع التعامل في الأسواق التي انفتحت بعضها على بعض، لهذا صممت نظم الرقابة على أساس وجود نوعين من مستوياتها يعملان معاً، الأول أساسي يسمى بنظام الإشراف الداخلي والثاني غير مباشر تمارسه أجهزة رقابة الدولة التي تم تسليحها بأدوات ترمي إلى المحافظة على معدلات السيولة ومتانة المراكز المالية للبنوك⁽²⁾.

4- مبررات تحرير تجارة الخدمات المالية: يستند دعاة تحرير تجارة الخدمات المالية على عدة اعتبارات في

أ-1- تحرير النظم الهيكلية (التحرير الهيكلي): يمثل التحرير الهيكلي جوهر تحرير نشاط الائتمان فقد انطوت طبيعة التحرير المالي على التخلص من القيود التي تكبل ممارسة الأنشطة المالية، وقد اتخذ ذلك بصفة أساسية ثلاثة مظاهر هي:

- التمويل بدون وساطة بنكية (التمويل المباشر):

لقد اتجهت تطورات القواعد التنظيمية لقطاع البنوك في مختلف الدول - على وجه الإجمال - إلى تفضيل النمو المتزايد للمناخ التنافسي بين القطاع البنكي والذي يمثل تمويل غير مباشر والمؤسسات المالية الأخرى من جهة وبين المؤسسات غير المالية من جهة أخرى، وذلك الذي ترجم مباشرة بواسطة حركة اللاموساطة المالية، فقد شهدت أغلب الاقتصاديات الكبرى دخول عدد كبير من المؤسسات غير المالية إلى مجال النشاط المصرفي.

- استبعاد القيود التنظيمية: يقصد بذلك استبعاد شروط ممارسة الأنشطة البنكية بحيث تصبح البنوك حرة في تقديم خدماتها المختلفة وقد اتخذ ذلك مظاهر عديدة منها:

- حرية ممارسة كافة أنشطة التمويل بما فيها تداول الأوراق المالية في كافة الأسواق من تحري المنافسة على قدم المساواة بين مختلف المؤسسات المالية.

- حرية تحديد أسعار خدماتها فهي صناعة تنتج خدمات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين الوساطة المالية (لخلق الودائع ومنح الائتمان) وخدمات الدفع (كالتحويلات النقدية وتمويل التجارة)، وتتقاضى عن

² - لطف الله إمام صالح، منظومة لسوق المال المصرفية، الهيئة المصرية العامة لكتاب، مصر 2001، ص 17.

¹ - عبد الباسط وفا، القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة، دار النهضة العربية، القاهرة 2004، ص 21-26.

- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية إلى توزيع المخاطر خاصة بالنسبة للأسواق المالية الصغيرة التي عادة ما تكون مقدرتها أقل على امتصاص الصدمات الكبيرة.

- تحرير التجارة في الخدمات المالية من المتوقع أن يجعل القطاع أكثر كفاءة واستقراراً وذلك من خلال انخفاض التكاليف والاستفادة من عوائد السعة والتخصص.

ثانياً: تحرير الخدمات المصرفية في ظل الإصلاحات المصرفية.

أضاف قانون النقد والقرض (90-10) تعديلات مهمة كان أهمها السماح بإنشاء بنوك خاصة كما تم السماح للبنوك الأجنبية بممارسة أنشطتها المصرفية في السوق المصرفية الجزائرية.

1- نفاذ البنوك الخاصة والمؤسسات المالية الأجنبية للسوق المصرفي الجزائري.

سمح قانون النقد والقرض للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية الأجنبية بمزاولة نشاطها شريطة اعتماده من طرف مجلس النقد والقرض، كما يجب أن يستخدم هذا البنك رأس مال يساوي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

كما حدد النظام 93-01 المؤرخ في 1993/01/03 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة

دعواتهم إلى عولمة أنشطة القطاعات المالية ومن بين هذه الاعتبارات ما يلي⁽¹⁾:

- تعزيز المنافسة وتحسين كفاءة أداء قطاع الخدمات المالية مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الخدمة وتوفير خيارات أكثر وأفضل من المنتجات المالية.

- التوظيف الأمثل للموارد وذلك بالاستفادة من التنوع القطاعي والجغرافي.

- تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية وسياسات الإشراف على القطاعات المالية.

- نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية.

- تعميق العولمة المالية بما تحمله من المزايا والفرص والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الكفاء للموارد والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله العولمة المالية من مخاطر.

- شفافية أكبر وقدرة على التنبؤ إذ أن التزامات الدول باتفاقية الخدمات المالية يعد بمثابة ضمان للمؤسسات الأجنبية عند قيامها بتوريد خدماتها في ظروف مستقرة، حيث تكون هناك صورة واضحة حول القوانين مما يسمح بالتخطيط للمستقبل.

¹ - نسيم أوكيل، الأزمات المالية وآلية التنبؤ بها في البلدان الناشئة أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2007، ص 158 - 159.

وهذا البنك يخضع نشاطه المصرفي لقواعد الصيرفة الإسلامية.

2- تطور نفاذ البنوك الخاصة والأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية

أثر قرار البنك المركزي برفع الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك والمقدر بـ 2.5 مليار دينار على البنوك الخاصة لعدم قدرتها على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، حيث شهدت نهاية 2005 سحب الاعتماد من البنكين الخاصين منى بنك واركو بنك إضافة إلى أزمة الخليفة بنك والبنك التجاري الصناعي، مما أثر على تجربة البنوك الخاصة وفتح المجال أمام البنوك الخاصة برأسمال أجنبي ويظهر التغيير الكبير الذي حصل في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال دخول بنوك جديدة مثل بنك بي أن بي باريباس الجزائر وهو بنك أوروبي رائد في مجال الخدمات المالية والمصرفية وهو من بين أقوى المصارف في العالم، بنك ستيلام وهو بنك أوروبي متخصص في القروض الاستهلاكية والائتمان تم اعتماده في سنة 2006 من قبل بنك الجزائر، إضافة إلى بنك أس بي سي HSBC وهو بنك بريطاني، كما دخلت أيضا بعض البنوك العربية منها بنك السلام وهو بنك يتعامل معاملات مصرفية إسلامية مقره الإمارات المتحدة العربية، اعتمد من طرف بنك الجزائر في 11/09/2011³.

كذلك بنك الخليج العربي وهو بنك تجاري يخضع للقانون التجاري رأسماله 10 مليار دج بلغ عدد

مالية وشروط إقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية ومن بين هذه الشروط المطلوبة¹:

- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسات المالية.
- تحديد برنامج نشاط البنك.
- الوسائل المالية المستخدمة من طرف البنك أو المؤسسات المصرفية.
- وبناء على هذا القانون ظهرت مؤسسات مصرفية جديدة خاصة ومختلطة جزائرية وأجنبية ومن أهم هذه البنوك:

أ-بنوك خاصة برأس مال جزائري: اعتمدت من طرف مجلس النقد والقرض ومن بينها².

-البنك العام المتوسط: تأسس في جوان 1998 برأسمال قدره مليار دينار منها 8% مساهمات أجنبية، ويقوم هذا البنك بالعديد من العمليات المصرفية إضافة إلى ترقية تأسيس الشركات عن طريق الأسهم، منح له الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض في 30 أفريل 2000، لتسحب منه اللجنة المصرفية هذا الاعتماد بتاريخ فيفري 2006.

- البنك الجزائري المختلط البركة: تأسس بتاريخ 1990/12/26 وتم توزيع حصص رأسمال البنك، بمساهمة بنك البركة الدولي ومقره جدة بالسعودية بنسبة 49%، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 51%.

¹ - تم تعديل هذا النظام بالنظام رقم 2000-02 الصادر بتاريخ 2000/04/02.

² - محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة 2009، ص77.

³ www.alroya.com
شاهد يوم 2012/04/15

- تحفيز وتشجيع الاستثمارات
- مساندة التجارة الدولية
- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة: إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دافع ومحفز للانضمام إليها، والجزائر تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفقتها كعضو من جهة ومن جهة ثانية بصفقتها دولة نامية.

2- شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

هناك عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام أن تلتزم بها وهي²:

- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: تشترط على الدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جداول تنازلات تحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

- تقديم التزامات في قطاع الخدمات: تقدم الدولة جدولاً بالالتزامات التي ستبعتها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالواجب والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية والمصارف ووضع جدول زمني لإزالتها.

- الالتزام باتفاقيات OMC

تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والالتزام بجميع اتفاقيات (ما عدا المناقصات الحكومية

وكالاته في الجزائر 30 وكالة سنة 2010، كما توجد في السوق المصرفية الجزائرية 07 مكاتب لبنوك أجنبية من بينها BANCO SORBADELL وهو مكتب تمثيل لبنك إسباني.

ثالثاً: تحرير الخدمات المصرفية في ظل مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

استكمالاً لمسار الإصلاحات ورغبة من الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي سعت الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال تقديم طلب انضمامها ودخولها في مفاوضات شاقة عبر عدة مراحل.

1- أسباب طلب الجزائر للعضوية في المنظمة:

ليس إجبارياً على الدول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بل هو خيار تختاره الدولة وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية، فطلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة كان قناعة منها بأن الانضمام قد يتيح لها فرص أفضل لإنعاش اقتصادها ويمكن ذكر أهم الأسباب الدافعة لطلب الجزائر الانضمام إلى المنظمة فيما يلي¹:

- إنعاش الاقتصاد الوطني

² - سمير اللقمانى، منظمة التجارة العالمية، دائرة المكتبة الوطنية، الرياض، 2003، ص 55.

¹ - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص 134-140.

المنظمة، وتتواصل عملية جمع المعلومات حتى يقتنع أعضاء فريق العمل بأنهم قد توصلوا إلى فهم كامل لنظام التجارة الدولية لهذه المنظمة.

السياسات التجارية الجديدة التي تحددها المفاوضات: عند انتهاء عملية التقصي تبدأ عملية المفاوضات بين هذه الدولة وفريق العمل، وتسفر هذه المفاوضات التي تجرى جنباً إلى جنب مع عملية تقصي الحقائق عند شروط محددة لانضمام الدولة المعنية للمنظمة.

المصادقة النهائية: عند الانتهاء من تقصي الحقائق والمفاوضات يرسل فريق العمل تقريره إلى المجلس العام بالإضافة إلى مسودة بروتوكول الانضمام إلى عضوية المنظمة وعندها ستنطبق جميع الالتزامات الثنائية أوتوماتيكياً وبالتساوي على جميع الأعضاء في، OMC وعلى المؤتمر الوزاري للمجلس العام للمنظمة أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء ويدخل البروتوكول حيز التنفيذ بعد 30 يوماً من مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه.

3- إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة ومراحل المفاوضات:

بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الجات بـ 1987/04/30 وعند ظهور هذه المنظمة إلى الوجود، تم الاتفاق بين الجزائر والأطراف المتعاقدة في الجات على إنشاء لجنة

واتفاقيات الطائرات المدنية التي تعتبر من الاتفاقيات الاختيارية).

- آليات الانضمام: يقصد بآليات الانضمام إلى المنظمة التأكد من أن الدول الجديدة تتبنى وتواظب على تطبيق نفس السياسات التجارية التي تمارسها جميع الدول الأعضاء الأخرى، ويجب على هذه البلدان أن تثبت أن ممارستها التجارية تتوافق مع جميع الاتفاقيات قبل أن يسمح لها بالانضمام¹.

صفة المراقب يعتبر الحصول على العضوية عملية تفاوضية بين حكومة الدولة الراغبة في الانضمام والدول الأعضاء، وعادة ما تبدأ هذه العملية بإعطاء المتقدم للانضمام صفة المراقب، أي السماح لهذه الدولة معرفة سياسة عمل هذه المنظمة.

عملية تقصي الحقائق تبدأ عملية العضوية بتقديم طلب رسمي إلى المدير العام الذي يرسله إلى جميع الدول الأعضاء وبعد أن يوافق المجلس العام على النظر في هذا الطلب، يتم تشكيل فريق عمل يقوم بعملية التقييم ويدعو جميع الأعضاء إلى المشاركة في هذا الفريق، إلا أنه في العادة يتشكل من الدول الأعضاء ذات المصالح الأكبر.

يقوم فريق العمل بمراجعة البيانات المقدمة من طرف هذه الدولة، لكي يقرروا ما إذا كانت القوانين والسياسات في هذه الدولة تتوافق مع اتفاقيات

¹ - انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة، بحث منشور على الموقع: <http://Aladdin.7olm.org> شوهد يوم 2014/03/01

لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير ومتابعة المفاوضات
يترأسها وزير التجارة.

ثم تلت ذلك مجموعة ثالثة من الأسئلة تتكون
من 121 سؤالاً كانت صادرة أساساً من الإتحاد
الأوروبي والولايات المتحدة، ولقد انعقد أول اجتماع
لمجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الجزائر في 22-
23 أبريل 1998 بجنيف برئاسة الأرجنتين، حيث تم
خلال هذا الاجتماع الإجابة على بعض الأسئلة من
طرف الوفد الجزائري وترك أسئلة أخرى للإجابة عنها
كتابياً².

1- المفاوضات ثنائية الأطراف:

يتم خلال المفاوضات الثنائية التفاوض حول
سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع
والخدمات، ويترجم ذلك في تقديم قوائم بشكل جداول
وتتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل
عضو من المنظمة على حدا.

وفي إطار المفاوضات الثنائية طرح كل من الإتحاد
الأوروبي والو.م. أ قضية الغاز والكهرباء وطالبوا بإلغاء
التعريفات الجمركية المزدوجة والمطالبة بفتح قطاع
الخدمات، لذلك قامت الجزائر بمراجعة أغلبية القوانين
والتنظيمات المتعلقة بالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية
وجعلها منسجمة مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة³.

ومنذ تأسيس فوج العمل المكلف بانضمام
الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية عقد 10 اجتماعات

مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد في الجات إلى
المنظمة بعد إتباع إجراءات الانضمام إليها¹.

أ: إجراءات الانضمام.

في شهر ماي 1996 قدمت الجزائر طلب الانضمام
إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث قبل طلبها وكان
عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وكذا ثنائية.

المفاوضات المتعددة الأطراف: يشارك في المفاوضات
المتعددة الأطراف جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة
حيث يتم من خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية
والنظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام
والبحث في مدى توافقها مع اتفاقية المنظمة، حيث
يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة،
تكون الأساس الذي تركز عليه مجموعة عمل خصيصاً
لدراسة طلبها وكذا طرح أسئلة مختلفة كتابية وشفهية
وعلى الدولة الطالبة الإجابة بكل شفافية، حيث أن
هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار،
التبادلات الخارجية، ميزان المدفوعات، قطاع
الخدمات... الخ.

واشتملت الأسئلة الموجهة إلى الجزائر في هذه
المرحلة على 174 سؤالاً من مختلف الدول الأعضاء ثم
أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة والاستفسارات كان
عددها 170 سؤالاً حيث أجابت على هذه الأسئلة

² محلوس زكية، مرجع سبق ذكره، ص 60-63.

³ - محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، OPU، الجزائر،
2006، ص 47-49.

¹ - شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات
الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم
الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 88.

التي تضعها و التي يتساوى في الالتزام بها كافة الأعضاء بلا استثناء، أما النوع الثاني فهو عبارة عن التزامات محددة والتي يتضمن العروض المقدمة من كل عضو والتي بموجبها تحرر قطاعات خدمية معينة ومحددة وخلالها تتضمن معايير وأنماط توريد فيما بين الدول الأعضاء وتتضمن جداول الالتزامات لأي دولة قسمين القسم الأفقي ويحتوي على تعريف بالقوانين والتشريعات واللوائح السارية والتي تتعلق بكافة قطاعات الخدمات (مثل قانون العمل والشركات)، والقسم الرأسي الذي يحدد القطاعات الخدمية التي ترغب الدولة الدخول بها في الاتفاقية المحددة لكل قطاع .

حيث يتم تبني أنواع الخدمات المالية والمصرفية التي ترغب الدولة في تحريرها ويذكر أمام كل بند القيود التي تضعها الدولة من حيث النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في الحدود الخاصة بكل منهما، وعليه يمكن للجزائر أن تقدم مجموعة من الالتزامات تخص تحرير الخدمات المصرفية منها:

- السماح بإنشاء بنوك مشتركة (رأسمال وطني وأجنبي).
- السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقا للشروط التي تضعها السلطات الجزائرية، مراعاة الكثافة البنكية ومن ثم تحديد مناطق التواجد وكذلك مراعاة الخدمات التي تقدمها هذه الفروع.
- السماح بإنشاء مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية التي ترغب في النشاط داخل البلد مع اشتراط ألا يكون له فرع بالجزائر وان لا يمارس نشاطا مصرفيا فعليا..

رسمية واجتماعين غير رسميين آخرها كان في 30 مارس 2012 ويصبوا إلى عقد الاجتماع الحادي عشر مطلع أبريل 2013.

أثناء هذه الفترات قام بدراسة النظام التجاري الجزائري، وقد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008 وآخر مراجعة لمشروع التقرير سيتم توزيعها بمناسبة الاجتماع الحادي عشر، الذي تحاول الجزائر فيه الإجابة على الأسئلة الإضافية للأعضاء وكذا التقدم فيما يخص مطابقة النظام التجاري الجزائري والمفاوضات الثنائية بخصوص التعريفات الجمركية والالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة ووضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، المؤسسات العمومية والخصخصة، الإعانات وبعض جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة كما أن حوالي عشرون مشاريع فقرات التزامات خاصة بمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر دولة، وكذلك أمضت الجزائر ستة اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، الأوغوي، سويسرا و الأرجنتين¹.

ثالثا: التزامات الجزائر بتحرير الخدمات المصرفية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

تنشئ اتفاقية الخدمات المالية والمصرفية التزامات عامة والتي تتضمن أحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط

¹ -وزارة التجارة الخارجية:

www.mincommerce.gov.dz/arab يوم 2014/03/02.

مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بألية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها.

- القروض المتعثرة: أدت ممارسات الإقراض في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وتتصدر الجزائر قائمة الدول العربية في القروض المتعثرة.

- ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة: يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا.

- ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي: يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدي منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، من خلال ذلك تستطيع البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته وتتمكن كذلك السلطات

- يمكن رفع الملكية الأجنبية للبنوك الخاصة والمشاركة إلى حدود 60 بالمائة.

- اشتراط تأهيل وتدريب الموظفين الجزائريين. ونظرا لأهمية القطاع المصرفي ودوره الكبير لازال يخضع لمفاوضات.

رابعاً: تحديات تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر

يمكن حصر أهم التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في الجزائر من أجل تحرير الخدمات المصرفية في نوعين أساسيين هما التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.¹

1 - التحديات الداخلية: ومن أهمها ما يلي.

- صغر حجم المصارف الجزائرية: لتزال البنوك الجزائرية تعاني من صغر حجم أصولها ورؤوس أموالها مقارنة مع البنوك العالمية إلا أنها تسجل تحسناً في ترتيبها على المستوى الإفريقي من سنة لأخرى.

- التركيز في نصيب البنوك: يمثل ارتفاع درجة التركيز في استحواد نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة لأنه في مثل هذه الحالات يكون لممارسة بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة المصرفية مما يؤثر بدرجة جوهرية في أداء السوق.

- تجزئة النشاط البنكي: لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمركزة على تخصيص الموارد بطريقة

¹ مليكة زغيب، حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 402-405.

- نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

* تهدف اتفاقية الجات من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف إلى التحرير المتصاعد للتجارة في الخدمات، عن طريق إزالة القيود المفروضة عليها وذلك ضمن إطار من المبادئ والالتزامات.

* جميع فروع النشاط الاقتصادي تعتمد في الاقتصاد المعاصر في تأدية وظائفها على تدخل الخدمات المالية، إذ يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لأي نظام فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد والشركات والمؤسسات وتوجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية والقروض وتمويل الاستثمارات.

* مع إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية من القيود سوف تشتد المنافسة في السوق المصرفية، والتي تتخذ ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية.

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية كلا من شركات التأمين بأنواعها وبيوت التمويل وصناديق التأمين جزائرية والمعاشات... الخ.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد

2- التحديات الخارجية:

- تنظيم القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل: مع تزايد حدة العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء كانت داخلية أو خارجية وأصبح لزاما على البنوك أن تحتاط من المخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات¹.

- ظاهرة البنوك الإلكترونية: تعد هذه البنوك تحد من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي بحيث يتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24 سا) وفي أيام العطل ومن أي مكان وبأي وسيلة.

- ظاهرة اندماج الأسواق الدولية: نتيجة إزالة القيود أمام توريد الخدمات البنكية والمالية ارتفع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفعت حصة البنوك الأجنبية في الأسواق المصرفية المحلية في العديد من دول العالم.

- قلة الخدمات المقدمة: تقدم البنوك الدولية أكثر من 360 خدمة لصالح زبائنها بينما نجد البنوك الجزائرية تقدم أقل من 40 خدمة وهي ليست في مستوى المصارف الدول النامية وهذا يقلل من قدرتها التنافسية في ظل بيئة مفتوحة الحدود.

¹ نسيمة أوكيل، مرجع سابق كره، ص: 177.

- رانيا محمود عمارة، تحرير التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2008.

* سمحت الجزائر بتواجد البنوك الأجنبية وتجسد ذلك من خلال قانون النقد والقرض مما سمح بدخول بنوك أجنبية في السوق المصرفي الجزائري.

المراجع

- سليمان شكيب الجبوسي، تسويق الخدمات المالية، دائر وائل للنشر، ط1، عمان (الأردن) 2009.
- عبيد حسن، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 20، جامعة القاهرة 2002.
- فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة قسنطينة، 2010.
- حسن حمادي. التميز في خدمة العملاء، مركز أكسفورد للاستثمارات والتدريب، القاهرة 1991.
- عبد الباسط وفا، القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة، دار النهضة العربية، القاهرة 2004.
- لطف الله إمام صالح، منظومة لسوق المال المصرفية، الهيئة المصرية العامة لكتاب، مصر 2001.
- نسيم أوكيل، الأزمات المالية وآلية التنبؤ بها في البلدان الناشئة أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والسياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2007.
- محلوس زكية، محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة 2009.
- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003.
- سمير اللقمان، منظمة التجارة العالمية، دائرة المكتبة الوطنية، الرياض، 2003.
- شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، OPU، الجزائر، 2006.